



اسم المقال: دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان في المنطقة العربية

اسم الكاتب: م.م. همام خضير مطلق، م.م. رشا ظافر محي الدين

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7087>

تاريخ الاسترداد: 2026/04/13 19:29 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق
الانسان
في المنطقة العربية

م.م. همام خضير مطلق (*)
م.م. رشا ظافر محي الدين (**)

Humam_alzubaidy@yahoo.com

Humam381@yahoo.com

الملخص

بالرغم من نشأة المنظمات غير الحكومية في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت نمواً غير مسبوق في تأسيس المنظمات غير الحكومية. وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية.

كما ان المنظمات غير الحكومية تشكل حجر الأساس في تعزيز حقوق الإنسان وحماتها في كل مكان من العالم وخاصة في المنطقة العربية. فهي تؤثر في مناقشات وقرارات وإجراءات مختلفة لهيئات الأمم المتحدة، وتقدم معلومات حول اوضاع البلدان بشكل عام او حول حالات محددة من شأنها ان تثير عمل هذه الهيئات في رصد الاوضاع وتقديم توصيات محددة للبلدان.

المقدمة

أضحت المنظمات الدولية غير حكومية أكثر نفوذاً في تعزيز حقوق الإنسان وحماتها وعلى نحو متزايد، فالكثير من المنظمات الدولية والوطنية غير حكومية تعمل بدور نشط في تعزيز حقوق الإنسان وحماتها، وتؤدي دور الحارس في حالة عدم تفعيل صكوك حقوق الإنسان. كما تعمل المنظمات غير الحكومية لرفع مستوى الوعي وتبادل المعلومات وإجراء البحوث والتحليل وتعبئة الناس لآليات عمل منظمات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان. ويؤدي

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين.

(**) كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين.

٣. أن تتضمن هيئة دائمة.

ثانيا: المفهوم القانوني للمنظمات غير الحكومية

لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي إلا في عهد هيئة الأمم المتحدة، فقد بين القرار ٢٨٨ الصادر في ٧ فبراير ١٩٥٠ عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تصورا قانونيا لهذه الهيئات بأنها "كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاقيات بين الحكومات بما فيها المنظمات التي يقبل إعطاء تعيينهم السلطات الحكومية بشرط لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات". لقد ركز هذا التعريف على علاقة المنظمات غير حكومية بالدول من خلال تعيين ممثلين فهو ينصب في مفهوم سلبي يجعل من المنظمات غير حكومية مضادة للحكومات، فالتوجه السلبي للدوله تتبعه اغلب المنظمات الحكومية فرغم انه لم يتم نفي مشاركة ممثلين للحكومات تبقى الصفة غير الحكومية الخاصة لهذه المؤسسات التي تعمل في إطار المبادرات الخاصة وتفتح المجال أمام المشاركة المباشرة للأفراد والجماعات في ميادين مختلفة للحياة الوطنية. ووفقا لقانون المنظمات غير الحكومية في العراق فقد عرفها بأنها "مجموعة من الاشخاص الطبيعية اوالمعنوية سجلت واكتسبت الشخصية المعنوية وفقا لاحكام هذا القانون، وتسعى لتحقيق اغراض غير ربحية"^(١).

وقد تبنى المجلس الأوروبي التعريف الذي تضمنته الاتفاقية الأوروبية الخاصة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية والتي تعد منظمة غير حكومية في كل مؤسسة خاصة أو جمعية تنطبق عليها الشروط الآتية:^(٢)

١. يجب أن يكون هدفها ليس الكسب أو الربح وذو فائدة دولية على أن تمارس عملها على الأقل في دولتين.
٢. أن تكون قد نشأت في دولة ما وبالتالي تصبح خاضعة للقانون الداخلي لهذه الدولة.

(١) - قانون المنظمات غير الحكومية في العراق رقم ١٢ لسنة ٢٠١٠، صدر هذا القانون بناءً على ما اقره مجلس النواب العراقي والمصادق عليه من قبل مجلس الرئاسة واستناداً الى احكام البند اولاً من المادة (٦١) والبند (ثالثاً) من المادة(٧٣)من الدستور.

(٢) - ساوس خيرة، مصدر سبق ذكره، ص ٥.

سيادة الدولة، الأمر الذي جعل مؤسسو منظمة أطباء بدون حدود "MSF"، يؤكدون أن جميع المنظمات غير الحكومية الدولية بحكم التعريف تنتهك وتدمر سلطة الدولة.^(١) ونظرا لهذا النفوذ والأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية، أصبحت الحكومات تعتمد عليها خاصة في الأنشطة التي كانت من اختصاص الحكومات، ذلك أن هذه المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر متخطية الحواجز البيروقراطية. وزيادة الانفتاح والتنسيق بين الحكومات والمنظمات التطوعية، تزداد قدرتها على العطاء وتقديم المنافع، وذلك من خلال ما تلقاه هذه الأخيرة من أموال مصدرها الحكومة، وهذا ما يطرح مشكلة عدم تكافؤ العلاقة، والتي تصبح في الغالب علاقة تبعية، نظرا لأن المنظمات غير الحكومية ومن أجل استمرار الدعم الحكومي قد تكيف مصالحها وفقا لما تراها الجهة الحكومية الممولة.

بل أن هناك من يرى أن مكمن الخطر في هذا النوع من العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتمثل في أن هذه المنظمات يأتي يوم تصبح فيه جزء من الآلة السياسية، همها ليس الدفاع عن حقوق المستضعفين أو العمل التنموي الخيري وإغاثة المنكوبين، ولكن دعم السلطة الحاكمة وموالاتها، بل أن المنظمات غير الحكومية نفسها قد تنقسم إلى معسكرات سياسية وجماعات ضغط متنافسة، كل منها يناور من أجل الحصول على المزيد من المنافع، والأسوأ من ذلك أن تصبح هذه المنظمات بمثابة دمي في أيدي الدول والمؤسسات المانحة، لتحقيق أهداف تتعارض وتتناقض مع مهامها وأهدافها.

كما أنه في أحيان كثيرة خاصة في البلدان النامية، تجد هذه المنظمات صعوبة في التعامل مع الحكومات، التي ترى فيها منافسا ومزاحماً في سلطتها وسيادتها، وخوفا من القمع الحكومي تتحاشى بعض هذه المنظمات الظهور في مظهر التحدي للحكومة، فمن أجل تخفيف حدة التوتر بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، تلجأ هذه الأخيرة إلى تأييد المواقف الحكومية بشأن قضايا عالمية معينة خاصة بشأن التجارة الدولية، والحوار بين الشمال والجنوب بشأن السكان

(١) - نجوى سمك والسيد صدقي عابدين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

مستقلين مكلفين برصد امتثال الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب تلك الاتفاقيات. ومن أبرز تلك الهيئات والآليات:^(١)

- أ- مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- ب- مجلس حقوق الإنسان ومختلف إجراءاته الخاصة المتعلقة إما بالبلدان أو بمواضيع محددة مثال المقررين الخاصين، والخبراء المستقلين، ومجموعات العمل، والممثلين الخاصين للأمم العام.
- ت- هيئات رصد الاتفاقيات أو الهيئات المنشأة بموجب اتفاقيات.

هناك طرائق كثيرة تستطيع بها المنظمات غير الحكومية أن تعمل مع المفوضية لتعزيز وحماية وتنفيذ حقوق الإنسان. فالمنظمات غير الحكومية تستطيع أن تعمل مع آليات حقوق الإنسان التي تقدّم المفوضية لها دعم الأمانة، مثل هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة وآليات الشكاوى والصناديق الاستثنائية.

وفضلاً عن ذلك تستطيع المنظمات غير الحكومية أن تقدّم معلومات إلى المفوضية وأن تعمل معها كشريك في أعمال التدريب والتثقيف وفي متابعة توصيات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات.^(٢)

ان العلاقة بين المفوضية والمجتمع المدني، وخاصة مع المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان، علاقة قوية وظلت تمثل أولوية للمفوضية منذ إنشائها. وقد كانت المنظمات غير الحكومية تاريخياً فعّالين أساسية في إنشاء المفوضية وخلق مختلف الآليات الخاصة التابعة للجنة حقوق الإنسان.

ومن المستبعد أن يعمل برنامج حقوق الإنسان كاملاً، والمفوضية بالتحديد، بدون المدخلات والخبرات والمشورة المقدمة من المنظمات غير الحكومية، الدولية منها والإقليمية والوطنية.

(١) - منظمة العفو الدولية، دور المنظمات غير الحكومية في إطار نظام الأمم المتحدة لحماية حقوق الإنسان، المجلة الالكترونية، العدد (١١)، المكتب الاقليمي للشرق الاوسط وشمال افريقيا، ٢٠١٢، ص ٥.

(٢) - مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان، على الرابط الالكتروني التالي:

والمنظمات غير الحكومية هي أفضل قناة، إن لم تكن القناة الوحيدة، لتقديم الشكاوى من ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان. كما أنها تزود منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وتزود المفوضية بدراسات وتقارير ذات قيمة كبيرة. وفي كثير من الأحيان تعمل هذه المنظمات كشريك للمفوضية في التدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، وتؤدي دوراً رئيساً في أعمال المتابعة على الصعيد القطري للتوصيات والملاحظات الصادرة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة والإجراءات الخاصة. وفي ظروف محددة تستفيد هذه المنظمات أيضاً من الصناديق التي تديرها المفوضية.

ومع تنظيم بعثات المقررين الخاصين، تضطلع المنظمات غير الحكومية بدور فعال عبر توفير المعلومات قبل وأثناء وبعد الزيارات بهدف تسليط الضوء على بعض المشاغل الرئيسة. كما أن الحضور والمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية في أعمال الأمم المتحدة وهيئات وآليات حقوق الإنسان هو بحد ذاته ضماناً للمساءلة.

لم تعد الأمم المتحدة بالتأكيد الأمم حكراً على الدول وأصبحت أكثر من أي وقت مضى فضاء تستخدمه المنظمات غير الحكومية لتعزيز كفاءتها. كيف يمكن لآليات الأمم المتحدة المشاركة في هذا الجهد سوف يعتمد في النهاية على إبداع واستراتيجيات المنظمات غير الحكومية على الصعيدين الوطني والدولي.

المبحث الثالث

دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية

المطلب الأول: دور المنظمات غير الحكومية من قضايا حقوق الإنسان الرئيسة في

المنطقة العربية

هناك اهتمامات ووليدة بقضايا الفقر والتهميش الاجتماعي من قبل المنظمات غير الحكومية العربية، ويلاحظ أن هذه المنظمات تعمل في مجالات الرفاهية الاجتماعية أما بمفردها ومعزل عن الدولة تماماً من خلال ما تقوم به من مشروعات مستقلة، أو من خلال شراكة مع المؤسسات الحكومية.

التعليم وتحسين نوعيته. تحظى هذه القضية باهتمام عديد من المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مثل مصر ولبنان والسودان وتونس والكويت.^(١)

وفي هذا الجانب حثت المنظمات غير الحكومية في منتدى المنظمات غير الحكومية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان المعقد في عمان في العام ٢٠١٢ والمشارك فيه أكثر من ١٠٠ منظمة عالمية اكدوا فيه على "التسريع في عملية تطوير خطة وطنية لنشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان واستراتيجية وطنية شاملة في مختلف مجالات التعليم والإعلام وغيرها من وسائل التأثير على الرأي العام."^(٢)

وقد بدأت في مصر تجربة شراكة بين وزارة التربية والتعليم وبعض الجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم بهدف مواجهة مشكلات التعليم المتعددة. وقد هدفَ نموذج الشراكة إلى تحسين العملية التعليمية في المناطق الفقيرة وإشراك الأهالي والطلاب في تحسين بيئة التعليم. ولكي توطر وزارة التربية والتعليم هذا النموذج، أنشئت إدارة بالوزارة للجمعيات الأهلية العاملة في مجال التعليم، اضطلعت هذه الإدارة المذكورة بمهام رئيسية من أبرزها إنشاء قاعدة بيانات للجمعيات الأهلية النشطة في مجال التعليم والتنسيق بين هذه الجمعيات وصنّاع السياسة التعليمية. كما شكلت الوزارة لجنة تنسيقية تضم في عضويتها ممثلي الوزارة وممثلي الجمعيات الأهلية، وعقدت اجتماعاً موسعاً يحدد ملامح هذه الشراكة.

وكذلك في تونس دخلت بعض الجمعيات الأهلية في شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

(١) - مديحة السفطي وآخرون، دور المنظمات الأهلية العربية في التعليم غير النظامي (السودان - فلسطين - مصر - المغرب - اليمن)، القاهرة، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٥، ص ١٥ - ٢٣.

(٢) - بيان المنظمات غير الحكومية للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، هذا البيان هو حصيلة مشاركة أكثر من 100 منظمة غير حكومية من أربع قارات - أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا في منتدى المنظمات غير الحكومية بشأن دور المؤسسات الوطنية في تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للنساء والفتيات. عقد منتدى المنظمات غير الحكومية في عمان في (٤-٥ نوفمبر/ تشرين الثاني 2102) ونظمها مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ACHRS وبالتعاون مع الشبكة الآسيوية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع المؤسسات الوطنية NHRIs و ANNI اولهئية الوطنية الأردنية لشؤون المرأة JNCW .

٢. مكافحة الفقر

لاشك ان ظاهرة الفقر تعد من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة، لما عليها من آفات اجتماعية كالمرض والجهل.. الخ، والتي تؤثر سلباً على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وتشكل مكافحة الفقر في العالم العربي ومحاولات إيجاد سبل لمواجهته والتقليل من حدته من أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه.

كما أن مكافحة الفقر هي قضية ملحة، ذلك أنه بالإضافة إلى بعدها الأخلاقي والإنساني، فإنها أحد السبل للانطلاق إلى حياة واعدة أكثر رخاء وأماناً، والخلاص منها هو أحد السبل لخلق مجتمع أكثر نماءً وتقدماً. كما ان المنظمات غير الحكومية قامت بدور ايجابي، فقد وجهت الانتباه إلى مخاطر الفقر، ودعت إلى مكافحته بمختلف الوسائل والسبل، وحاولت تقديم بعض الحلول للحد منه.^(١)

إن أي مشروع جدي عربي لمواجهة ظاهرة الفقر لن يكتب له النجاح ما لم يدرس حالة كل قطر عربي على حدة، ومن ثم يتصدى ضمن مشروع عربي قومي جماعي لمواجهة هذه الظاهرة. فأسباب الفقر في الوطن العربي ليست متماثلة في كل قطر، وبالتالي فإن المشاكل التي يعاني منها المواطن العربي وأولويات اهتمامه هي أيضاً غير متماثلة.

ومن الامثلة على ذلك أن هناك العديد من الجمعيات الأهلية النشطة في لبنان في مكافحة الفقر تسعى إلى توفير شبكة تأمين للفقراء ومشروعات مولدة للدخل. كما تتفق الجمعيات الأهلية مع الحكومة في تحديد بعض معوقات التنمية في لبنان، ولكنهما تختلفان في تحديد الأسباب والمسؤوليات والخطوات الواجب تنفيذها. وفي محاولة لتعزيز التقارب بين القطاع الأهلي والمجلس

(١) - د.يوسف مكي، النداء العالمي لمكافحة الفقر، مجلة التجديد العربي، ٢٠٠٥، على الرابط التالي:

النيابي، يجرى دورياً تنظيم ندوات في البرلمان اللبناني تحت عنوان ترتيبات التعاون بين مجلس النواب وهيئات المجتمع المدني. وتهدف الندوات إلى تعزيز علاقة المواطنين بمجلس النواب وإتاحة الفرصة أمام الجمعيات الأهلية في طرح المشكلات.

وفي فلسطين تم إنشاء اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر وتضم في عضويتها ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني والوزارات الفلسطينية المختلفة والقطاع الخاص وبعض ممثلي الجهات المانحة. قامت اللجنة بإصدار أول تقرير فلسطيني عن الفقر بدعم من البنك الدولي، ثم قامت بعد ذلك وبدعم من الحكومة البريطانية بإجراء بحث واسع عن الفقر في فلسطين، وتم إصدار تقرير البحث والذي تضمن تقارير جزئية عن الفقر من وجهة نظر الفقراء في ١٦ محافظة فلسطينية، بالإضافة إلى التقرير الشامل. كما تم تنظيم عديد من ورش العمل في مختلف المناطق الفلسطينية لعرض نتائج التقرير. يُعد إصدار هذا التقرير عملية مهمة ساهمت في إجراء نقاش جدي بين مختلف الأطراف المؤثرة في عملية التنمية حول الموضوعات الأساسية المتعلقة بالفقر، والأهم من ذلك تم من خلاله وضع أسس استراتيجية فلسطينية لمحاربة الفقر. ما زالت اللجنة الوطنية لمحاربة الفقر تقوم بعملها للتأكد من أن وزارات السلطة الفلسطينية تأخذ بعين الاعتبار توصيات التقرير وتحاول أن تدمجها في سياساتها العامة وخاصة وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والصناعة والاقتصاد.^(١)

وكذلك في تونس، سمح لعديد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن إسناد قروض صغيرة للفئات ضعيفة الدخل من أجل تحسين ظروف حياتها. ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على تراخيص من وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج ٦٩ جمعية تستهدف مناطق متعددة في تونس.^(٢)

٣. الصحة:

تقوم المنظمات غير الحكومية بالكثير من العمل في مجال الصحة الدولية. وتقدم المنظمات غير الحكومية المعنية بالصحة الدولية مجموعة من الخدمات منها الرعاية الصحية المباشرة وتوفير

(١) - هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، أعمال ندوة (دولة الرفاهية الاجتماعية)، مركز دراسات الوحدة العربية، المعهد السويدي بالاسكندرية، ٢٠٠٥، ص ٢٠.

(٢) - المصدر نفسه، ص ٢١.

The Role of non-governmental organizations in protecting Human rights in the Arab Region

Assistant Lecturer: Human Khedheer
Assistant Lecturer: Rasha Dhafer

Introduction

Despite the emergence of non-governmental organizations in many Arab countries for a long time, the last decades of the twentieth century witnessed an unprecedented growth in the establishment of non-governmental organizations. This was in fact the result of many political variables, economic and social some of which feature local and global other.

Also, non-governmental organizations form the foundation stone in the promotion and protection of human rights everywhere in the world, especially in the Arab region. They affect the discussions and decisions of various procedures for the bodies of the United Nations, and provide information about the conditions of the countries in general or on specific cases that will enrich the work of these bodies to monitor the situation and make specific recommendations to countries.

Become international organizations and non-governmental more influential in the promotion and protection of human rights and, increasingly, many of the international and national NGOs working an active role in the promotion and protection of human rights, and play the role of the guard in case of non-activation of human rights instruments.

Conclusion

The non-governmental organizations play the role of observer on society and the rights of its members, and that the existence of these organizations has become a one of the important criteria that are measured from which the degree of democratic development in a society, and non-governmental organizations success in achieving quality changes associated to a large extent by its ability to create space social participation of citizens, and civil society organizations as one of the mechanisms to build a democratic society, it should prove to be democratic institutions are the same.